التعليم ودوره الهام في الحفاظ على المياه الجوفية من التلوث والاستنزاف

مما لاشك فيه أن الماء هو أساس الحياة لكل الكائنات الحية وهو نعمة الخالق عز وجل لعباده، وقد أمرهم بالحفاظ عليها وعدم هدرها حتى لاتهدر حياتنا. إن مصادر المياه في بلادنا أصبحت في وضع حرج بلغ مستوى الأزمة وأصبح معها الأمن المائي يشكل تحدياً وطنياً يستلزم بذل أقصى الجهود للخروج من هذه الأزمة.

وتشير كثيراً من الدراسات إلى أن المخزون الجوفي للمياه لن يكون كافياً لسنوات قليلة قادمة لأن مقدار العجز المائي بين السحب والتغذية للخزان الجوفي حوالي (900) مليون متر مكعب حيث إن مقدار السحب يفوق بكثير مقدار التغذية.

وبهذا تكون بلادنا في مواجهة مشكلة خطيرة يجب أن تتعاون معها الجهود للاستعداد للمواجهة بحلول تجنب البلاد شر هذه الأزمة.

إن مشاكل المياه كثيرة ومنها:الاستنزاف الكبير للمياه الجوفية، أشارت وزارة التخطيط إلى أن متوسط انخفاض منسوب المياه في معظم الأحواض الجوفية في البلاد يبلغ بين (1-8) أمتار في السنة ولأن اليمن من المناطق الحارة لذا تزداد معدلات التبخر للمياه السطحية مما يؤدي إلى زيادة ضخ المياه الجوفية.

ومن مشاكل المياه أيضاً التلوث، ومشاكل التلوث كثيرة وسببها تداخل مياه الصرف الصحي مع الخزانات الجوفية أو شبكات المياه نتيجة للاستنزاف الجائر للمياه أو رمي المخلفات إلى مصادر المياه وغيرها.

م/نجيبة معمر عبد الوهاب الشميري □

بئر ارتوايجي

أسباب ندرة المياه:-

إن مشكلة ندرة المياه تفاقمت بسبب كثير من المستجدات والعوامل الطبيعية والبشرية.
العوامل الطبيعية ونذكر منها:-
1- قلة نزول الأمطار.
2- ارتفاع معدل حرارة الطقس مما تتبخر معه كميات كبيرة من المياه وباستمرار مما يزيد من كمية الضخ من الخزانات الجوفية.
العوامل البشرية ومنها:-
1- استهلاك الإنسان من المياه يومياً كميات كبيرة تفوق ما تعوضه الطبيعة من تغذية للخزانات الجوفية عن طريق مياه الأمطار والسيول.
2- العادات والأنماط غير الحضارية لبعض الأفراد وقد يكون جهلاً بالمشكلة وهذه مصيبة أو إهمال وهذه مصيبة كبرى.
3- بعض الاختراعات الحديثة كآلة غسل الملابس والتي تستهلك كميات كبيرة من المياه على عكس مثيلاتها من الآلات أو آلة غسيل الأطباق وغيرها من المبتكرات الحديثة.
4- ممارسة نسبة كبيرة من المزارعين طرق الري بالغمر وهذه لاتتناسب والوضع الحالي للمياه.
5- زراعة محاصيل ذات استهلاك كبير للمياه.
6- ضخ المياه من الخزانات الجوفية بكميات أكبر من الضرورية.

ماهي الحلول

إن أول الحلول الذي طرح نفسه هو:-
ترشيد المياه:
وترشيد المياه مسئولية جماعية لكل السكان وهي دعوة لممارسة الأساليب الحضارية في تعاملهم مع المياه، وذلك بالقيام بتغيير أنماط حياتهم وعاداتهم وسلوكياتهم اليومية في التعامل مع هذه النعمة. إن مانقصده بالترشيد هو أخذ الحاجة الضرورية من المياه والابتعاد عن الإسراف فقد قال تعالى:"كلوا واشربوا ولاتسرفوا إنه لايحب المسرفين" وليس التقتير على أنفسنا من أخذ حاجاتنا الضرورية من المياه.
إن الحديث عن الترشيد هو توعية للسكان بأهمية هذه النعمة التي خلق الله منها كل شيء حي، وهو نوع من أنواع التنمية للموارد المائية لضمان التنمية المستدامة للمياه في كل نواحي الحياة.

التوعية:

وهي كما عرفته بعض الدراسات العلمية الحديثة بأنها إدراك المتعلمين القائم على الإحساس العميق والمعرفة بالقضايا والمشكلات المتصلة بالبيئة المائية من حيث العوامل المسببة لها وآثارها ووسائل علاجها وأساليب التعامل الحكيم معها بما يستهدف المحافظة عليها من النفاد لأطول وقت ممكن والاحتفاظ بها في حالة تسمح باستمرارها واستمرار منفعتها لأكبر عدد من الأجيال.
إن نمو الوعي المائي لدى الأفراد يعطي الفرصة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المائية وهذا بدوره يعود على المجتمع بالفائدة، ويفيدهم في الحصول على معلومات أكثر دقة في مشاكل المياه المختلفة مما يساهم إلى حد ما في تغيير سلوكهم الخاطئ والسلبي تجاه قضية المياه، كما أن نمو الوعي المائي لدى الأفراد ينمي لديهم المسئولية نحو مصادر المياه ويسعى للحفاظ عليها،ويعد أفضل الطرق للوقاية من التلوث والاستنزاف.
لذا يجب نشر الوعي على جميع القطاعات وجميع الأفراد في المجتمع وتنبيههم بالنتائج المترتبة على تصرفاتهم الخاطئة نحو البيئة بشكل عام والمياه بشكل خاص.
لذلك تشمل التوعية المائية جميع الأفراد تلاميذ، معلمين أو آباء لتعميق الفهم لديهم والتخلص من اللامبالاة التي يمارسونها في حياتهم وأثناء تعاملهم مع المياه.
إن التنمية الوعي المائي لاتكون إلا بوجود المتعلمين الذين لديهم الوعي الكافي بالقضايا المائية الراهنة والقادمة نظراً لإطلاعهم المستمر على مايدور حولهم من قضايا تؤثر على المجتمع ويسعون لحلها.

المستهدفون في ورشة العمل

تستهدف ورشة العمل هذه قطاع التعليم بشكلٍ عام والطلبة بشكل خاص حيث أن تنمية الوعي المائي للطلبة يجب أن يكون هدفاً رئيسياً من أهداف العملية التعليمية وناتجاً من نواتجها .. لتنمية الوعي لدى الطلبة بمستقبل الموارد المائية وحتى تصبح العملية التعليمية تعمل على تنمية النشء بما يدور حوله من المستجدات الحياتية ليكون مشاركاً فعالاً ومفيداً في المجتمع.

الهدف من اختيار القطاع التعليمي

1- يضم قطاع التعليم عدداً كبيراً من أفراد المجتمع حيث تمثل نسبة الطلبة معدلاً كبيراً من نسبة المجتمع.
2- تعتبر المدارس أهم وحدات التنظيم العام في المجتمع وتشكل أحد المداخل الرئيسية للمشاركة المجتمعية.
3- تلعب فئات الشباب دوراً هاماً كمستهدفين وكأدوات تغيير في المستقبل.
4- يشكل العاملون والعاملات كمربين ومربيات في القطاع التعليمي إحدى الأدوات الهامة في عملية التغيير ولابد من تهيئتهم واستثمار قدراتهم وإبداعاتهم وربطها بمناحي الحياة الأخرى.
5- الوصول إلى قطاع الطلبة والشباب يعني الوصول إلى الأهالي وهذه يعني الوصول إلى فئة أخرى من فئات المجتمع وتضم معظم أفرادها.
6- الطلبة هم محور التوعية لأنهم يتحمسون لإحداث التغيير الفوري في البيئة المحيطة بهم.
7- السعي إلى تعديل السلوك السلبي للأطفال في تعاملهم مع المياه.
8- يسهم قطاع التعليم في تربية جيل لديه القدرة على ممارسة الضغط الاجتماعي على صانعي القرار.

النتيجة

1- يسهم الوعي المائي في تحديد الاتجاه نحو الحفاظ على المياه وحسن استخدامها.
2- تصحيح المفاهيم والسلوكيات الخاطئة.
3- تسعى التربية المائية إلى إدراك الأوضاع الحالية والمستقبلية للموارد المائية.
4- إكساب أفراد المجتمع وعياً يسمح بالتعامل الحكيم مع المياه.

دور إدارة التوعية المائية في قطاع التعليم

بذلت إدارة التوعية ومازالت تبذل جهداً متواصلاً لتحقيق دورها في نشر الوعي المائي في أوساط الطلبة، وماتم تنفيذه حتى الآن هو:-
1- إلقاء المحاضرات التوعوية فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد المائية وشرح الأزمة المائية والمشاكل المترتبة عليها والحلول التي في إمكان الطلبة أن يعلموا بها وتم ذلك في (48) مدرسة في ثمان مديريات وتضم مراحل التعليم الأساس والثانوية.
2- شكيل أفراد (أصدقاء المياه) في المدارس التي نفذنا نشاطاتنا فيها وأصبح الطلبة يمثلوننا في تلك المدارس ومن مهامهم الآتي:-
أ. إرشاد وتوجيه زملائهم الطلبة للحد من إهدار المياه.
ب. إغلاق صنابير المياه التي يتركها بعض الطلبة في المدرسة مفتوحة دون إقفال.
ج.إبلاغ إدارة المدرسة عن أي كسور أو تسرب للمياه للإسراع بإصلاحها.
د.تفعيل الإذاعة المدرسية بمواضيع وكلمات تشير إلى أهمية المياه وأهمية الحفاظ عليها لتوعية زملائهم.
هـ. المشاركة في اليوم المدرسي بأعمال تدعوا إلى الحفاظ على المياه وترشيدها كالمجلات الحائطية أو المجسمات العلمية أو بتقديم المسرحيات الهادفة للحفاظ على المياه.
3- حث الطلبة على كتابة المواضيع العلمية عن المياه والتي ننشرها بشكل ثابت في كل عدد من أعداد النشرة التي يصدرها الفرع تحت مسمى (الندى).
4- دعم الطلبة بالمواد القرطاسية والتحفيزية وحسب إمكانيات الإدارة لتحفيزهم على تقديم الأعمال الفنية والعلمية والإبداعية في مجال المياه.
5- توزيع مواد التوعية التي تسلم لنا من الهيئة على الطلبة لضمان ترسيخ فكرة الحفاظ على المياه وحثهم عليها.
6- حث الطالبات من المراحل الدراسية المتقدمة كونهن يعتبرن العنصر الأساسي الذي يمثل قطاع المرأة في كيفية الحفاظ على المياه في المنزل حيث تقوم كثير من الطالبات بمساعدة أمهاتهن في أعمال المنزل وتكون توعيتهن كالتالي:-
أ.يستهلك غسل الخضروات والفواكه كمية كبيرة من المياه عند غسلها مباشرة من صنبور المياه بينما إذا أحضرنا وعائين لغسل الخضروات نبدأ بالوعاء الأول لتخلصها من الأتربة ثم الوعاء الآخر للتنظيف ستكون النتيجة أفضل في الحفاظ على المياه وترشيدها.
ب.غسل الملابس وتنظيف المنزل هي نوع من آخر من أنواع التعامل مع المياه داخل المنزل ويجب أخذ الحرص عند استخدام المياه واستخدام الحاجة الضرورية فقط.
ج.منع الأطفال من العبث بالمياه وتوجيه النصيحة إليهم بأهمية المياه.
د. إبلاغ رب الأسرة عن أي كسور أو تسرب للمياه في المنزل وسرعة إصلاحها.
هـ.التقليل من كميات المياه المهدرة في الحمامات بواسطة سيفون المياه وذلك بوضع عبوة ماء داخل الخزان أو كيس هوائي ليشغل حيزاً من حجم الخزان وتقل كميات المياه بداخله.
و. استخدام المياه الناتجة عن عملية غسل الملابس بدلاً من استخدام السيفون في كل مرة.
ز.وضع كأس على الحوض يستخدم عن فرش الأسنان لوضع الماء المستخدم به بدلاً من فتح الصنبور أثناء القيام بعملية تنظيف الأسنان وتركه مفتوحاً حتى انتهاء العملية.
ح.غسيل أواني المطبخ يستهلك كميات كبيرة من الماء عند الغسل مباشرة من الصنبور ولكن إحضار وعاءين في الأول ماء وصابون للغسيل والثاني به ماء نظيف لتنظيف الأواني سيجعل استهلاك المياه أقل.
إن مشكلة استنزاف المياه وتلوثها تعتبر معاناة ومشكلة كبيرة لا تتوقف على فئة أو طبقة أو مجموعة من الناس ولكنها مشكلة المجتمع بأسرة واليمن بكاملها ويجب أن تتحد جهود الجميع (حكومة أو مجتمعاً أو أفراداً) وتوسيع وعيهم لدرجة تسمح بإيجاد الحلول لمشكلة المياه.
نأمل من الجميع أن يمدوا لنا يد المساعدة لتنفيذ مهامنا وأن يكون لهم دور فاعل في المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لنتجاوز هذه الأزمة بل ويسعون إلى تطبيق هذه الحلول على أرض الواقع.

□ مدير إدارة التوعية المائية
مكتب عدن

رئيس نيابة استئناف محافظة شبوة لـ (14 أكتوبر):

الوازع الأخلاقي والخوف من العقاب القانوني أبرز الأسباب المؤدية إلى اللجوء للأحكام العرفية

المناسبات العامة يجب استغلالها للتعريف بقانون المحكمين عرفيا

يعد ((القضاء العرفي)) أحد أهم العوامل الأساسية المخففة بدرجة كبيرة عن كامل القضاء الرسمي في بلادنا وبعض من دول العالم الأخرى؛ ويظل القضاء العرفي وما يسمى بـ((الحكم العرف)) من الأحكام المعترف بها في معالجة كثير من الإشكالات والنزاعات التي تنشأ بين أشخاص أو جماعات وقد يتطور الأمر في بعض الأحيان إلى معالجة قضايا مصيرية عالقة بين قبائل أو مناطق متجاورة أو متباعدة يتولى القيام بالتحكيم الشخص الكبير في السن أو صاحب السمعة أو شيخ القبيلة كما هو شائع بين معظم القبائل المنتشرة في عموم محافظات الجمهورية محافظة شبوة من أكثر محافظات البلاد التي ينتشر فيها القضاء العرفي ((أحكام العرف)) بشكل ملفت للنظر ما حال دون لجوء الأطراف المتخاصمة إلى قرع الأبواب الرسمية كالمحاكم أو النيابات التي أضحت منتشرة في عدد من المناطق دون الاكتراث بما قد يترتب على بعض من تلك الأحكام من آثار سلبية تطرأ ومستقبلاً لاسمح الله ؛و14 أكتوبر ؛بحثت هذه القضية ((أسبابها _أثارها_ نتائجها_مع فضيلة القاضي /عبد الله محمد البكاري.رئيس نيابة استئناف محافظة شبوة والذي بدأ حديثة قائلاً:

لقاء/عيدروس أحمد الخليفي

الواقع أن القضاء العرفي هو قضاء معترف به عالميا وإن كانت تختلف الحالات في القضايا التي ينظر فيها من بلد إلى آخر من العالم إلا أنه في كل الأحوال يندرج في مسمى القضاء العرفي وهو قضاء مساعد للقضاء الرسمي باعتباره يتولى قضايا إجازة القوانين التي يفصل فيها المحكمون المختارون بحكم ((صك)) عرفي وفق ضوابط تتفق مع تلك القوانين وأحكام تصدر أيضاً موافقة للقانون من شأنها الإسهام بالأحكام العرفية الصحيحة الموافقة لتطبيق القانون ؛والتخفيف على القضاء الرسمي من الكم الهائل من الدعاوى التي ترد إليه والقضايا التي ينظرها .

□ ما هي الأسباب التي تقود المتخاصمين في قضايا كثيرة كـ((القتل)) مثلاً إلى طرف باب ((العرف))دون اللجوء إلى القضاء الرسمي ؟

– الملاحظ .. وأنقل ذلك من الواقع العملي أن أي خصومة تنشأ بين الأفراد أو الجماعات يفضلون اللجوء إلى الجهات القانونية الممثلة بمديرياتهم كأقسام الشرطة أو النيابات فالمحاكم؛ إلا أنة في مجتمعاتنا الصغيرة ومنها القرية والحارة ومقر العمل يتداعون ((يتواصلون)) ولا أقصد ((الإدعاء)) أفراد هذا المحيط ومن قبيل رابطة الأخوة والشهادة والوازع الأخلاقي العظيم ويعملون على التواصل بأطراف الخصومة عند سماعهم نشوء الواقعة ((موضوع الخصومة)) وذلك للعمل على حلها ومعالجتها ؛وهناك خصومات تكون قد وصلت إلى الجهات القانونية ((أمن أو نيابة أو قضاء)) ويعملون على إيجاد صلح بين الأطراف وكما قلنا من قبيل الوازع الأخلاقي فإذا كانت الخصومة جنائية فإن الحق الشخصي أو الحق الخاص ينقضي ويبقى الحق العام للحكم فيه وفي ذلك تخفيف من جهد التقاضي وسرعة الفصل في القضية ؛ أما إذا كان موضوع الخصومة مدينة مثل الاختلاف على ملكية أرض أو شفعة أو نصيب مال عيني أو زواج أو حضانة .. الخ فإن الصلح أو الحكم العرفي ينتهي هذه الخصومة تماماً.. وهناك من القضايا التي يهرب أحد أطرافها من اللجوء إلى القانون ويفضل وهوعن بعد هرباً من القبض عليه أن تحل القضية عرفيا وهو من يطلب ذلك ومن هذه القضايا قضايا الدم ((القتل)) التي يكون فيها ((عيب)) وفي هذه القضايا بالذات والتي تعتبر أكثر شيوعاً رغم ندرتها إلا أنها تكون ذائعة الصيت لخطورتها وهي أشد الجرائم وأكبرها؛ فنجد أن المحكمين لا يعملون على إنهائها والسبب لا يعود إلى المحكمين ولكن إلى احد الأطراف من المتخاصمين وخاصة الجانب الذي وقع عليه الأذى فهو يطلب ما تعارف عليه المجتمع من عقوبات مالية أو ما تسمى بـ((اللوم)) أو ((العيب)) أو ((الحشم)) ويعطي مقابل ذلك هدنة لمدة محددة بمجرد إتنهائنا يطلب الدم بقتل القاتل أو أحد أفراد قبيلته وهذا النمط لا يتفق مع الشرع والقانون وتنكره العقول السليمة ويحكم المحكمون بذلك وهي أحكام لا تخدم المجتمع في شيء بل زادت الحال سواءً حيث تظل الفتنة نائمة لمدة محددة بانتهائها تستيقظ؛ويتعين على ذلك ؛أن يجمع أهل الحل والعقد من الحذاق ((كبار العشائر والقبائل)) والدولة ممثلة بقيادات المحافظات التنفيذية والأمنية والمجالس المحلية على إبطال هذه القاعدة قاعدة قبول اللوم أو الحشم وتقديم الهدنة وبقاء الدم فإنها قاعدة ذات أثر غير نافع بل ضارة ضرراً يلمسة الجميع؛

ومن المتخاصمين من يحكم للعرف إما لسبب صغر المشكلة (موضوع الخصومة) أو طلباً بسرعة الفصل ومقابل دين عدم حصول باب الحق كاملاً لان الحكم العربي سيكون حكما توفيقيا؛وقبوله ذلك سيكون أيسر له من جهد ووقت ومال ستتطلبه الخصومة أمام القضاء الرسمي ؛فكما أوضحنا أن القضاء الرسمي ملاذ الجميع في تلقي الدعاوى والفصل فيها وهي كم كبير وهائل ورحيل المتقاضين وطلباتهم ودفوعاتهم سبب تأخر الفصل في القضايا التي ترد ؛ومما سبق يتبين أن الاحتكام للعرف نادر في أماكن ومرتفع في أماكن أخرى وسببه كما أوضحنا ذلك آنفاً إما لتدخل الآخرين بوازع أخلاقي أو بطلب طرف من أطراف النزاع هروباً من أن يناله العقاب القانوني أو طلباً لاختصار الوقت وتقليل الجهد والوقت والانصراف لتحقيق الآمال والأعمال

□ لكن هل هناك من آثار مترتبة على المتخاصمين قبل أو بعد صدور الحكم العرفي ؟

– إذا كان دور القضاء العرفي هو التخفيف من على كاهل القضاء الرسمي من الدعاوى والقضايا إليه فإن أثر الأحكام العرفية الصادرة وفقاً للضوابط المطابقة للقانون إيجابي من حيث السرعة في الحسم في القضية وبما يسود بين الأطراف من تقارب وود وإخاء من حيث إنهائها للقضية وبلدنا من البلدان التي لها باع طويل في هذا النمط وأصدرت قانون ينظم إجراءات التحكيم التي يتولاها القضاء العرفي أو ما يسمى بـ((المحكمين)) وفي هذا السياق أدعوكل أبناء مجتمعنا إلى الحصول على هذا القانون الصادر برقم (22) لسنة 1992م وتعديلاته الذي سيكون لكل من قدرله أن يكون محكماً في قضية هادياً وميسراً له كيفية نظر القضية وصواب الفصل فيها؛

عبدالله محمد البكاري

أما ما يشار في أحيان كثيرة عن قضايا فصلت بحكم عرفي وكان أثرها غير ايجابي نتيجة عادة جديدة أو عرف ابتدع ويلاحظ شيوع هذه العادة غير الايجابية والمنافية للقواعد العرفية الأخلاقية التي كانت مضرب المثل في إخمار الفتن والعيش بسلام بين الأسر والعشائر والقبائل فما كان مخالفاً للشرع والقانون فهو باطل لهذه المخالفة ؛ويتعين لذلك القضاء على أي عادة أو عرف مخالف للشرع والقانون وما من شانه زيادة المشاكل والفتن والاقتتال ؛وهذا لن يأتي إلا بتضافر كافة الجهود الشعبية والرسمية وفي مقدمة الجميع المجالس المحلية المنتخبة وإني أوصي بكل إصرار على أن يقوم الجميع بهذا الجهد كما أن عليهم إرساء العادات والتقاليد والأعراف الصحيحة التي لا تشكل حملاً عل كاهل المتخاصمين وتعالج المشاكل والقضايا بما يتوافق مع الشرع والقانون ؛؛

□ هل لديكم من إحصائيات عن عدد الأحكام العرفية الصادرة خلال العام المنصرم في المحافظة ؟

– للأسف لا توجد أرقام إحصائيات عن عدد الأحكام العرفية الصادرة في المحافظة..

□ (مقاطعة)ما السبب؟

– السبب عدم قيام المحكمين وأطراف الحكم بالايداع للأحكام الصادرة لدى المحاكم في المديريات والسبب في ذلك يعود لغياب الوعي القانوني لأن الايداع للأحكام العرفية الصادرة لدى المحاكم المختصة لكل مديرية يعد بمثابة التوثيق ومن خلال المحاكم فحصل على الأرقام إلأ أن ذلك لا يحدث وقلما نجد ذلك في عموم محافظات الجمهورية ذلك أن المحكمين بانتهائهم من إصدار الأحكام تتجه فوراً الأطراف للتنفيذ ونادراً ما يحصل عدم الاتفاق وهنا ووفقاً لقانون التحكيم يلجأ الطرف غير الموافق على الحكم إلى الطعن أمام محكمة الاستئناف ؛والبعض لا يقبع هذه الوسيلة بل يظل رافضاً للحكم فقط وتنشأ لهذا السبب تطور المشاكل ؛ويتعين أيضاً لهذا السبب توصيل قانون التحكيم مادة ونصاً إلى سماع الأفرار في المجتمع في صيغة لقاءات وندوات وفي المناسبات المعروفة في اليمن التي تجمع أبناء المنطقة الواحدة مثل صلاة الجمعة والأعراس والمجابرات الأخرى ..وبتوافر هذا الوعي والاتجاه بايداع الأحكام العرفية في المحاكم وفقاً لما أوجبه القانون سنحصل على الأرقام للأحكام العرفية الصادرة في المحافظة؛؛

□ .لكن كيف يمكننا إقناع الأطراف المتنازعة سواء أكانوا أفراداً أو جماعات باللجوء إلى القضاء الرسمي لمعالجة مشاكلهم ؟ والا بتعاد عن المحكمين عرفياً؟؟..

–إذا تأملتم ما سبق قوله فإن الأصل أن الجميع يلجؤون إلى القضاء وبينا التي تتخذ لها سبلاً للاحتكام للعرف؛ وإذا كان هنالك من يشكون من القضاء الرسمي لسبب تأخير الفصل في قضاياهم فالسلطة القضائية ممثلة بمجلس القضاء الأعلى سعت وتسعى إلى الحد من السلبيات هذه وإيجاد المعالجات ؛وإذا كان هنالك من أخلاقيات لقضاة لاتتوافق مع قداسة وعظمة المكان الذي ينتسبون إليه ويؤدون مهامه برغم توفير متطلباتهم والتوجه الجاد إلى إصلاح القضاء فإن هذه سلوكيات يجب أن تنسب إلى ذات القاضي المخل وليس إلى القضاء ..وهناك التفتيش القضائي وهنالك الوزير والنائب العام وهنالك رئيس مجلس القضاء الأعلى وهناك رئيس الجمهورية وأبوابهم جميعهم مشرعة مفتوحة يمكن اللجوء بالشكوى اليهم والنظر في شكاويهم ؛وهذا مما يدعو إلى أن الأطراف المتنازعة يحتكمون إلى القضاء والإبتعاد عن الأحكام العرفية المخالفة للشرع والقانون أما ما كان موافقاً للشرع والقانون فذلك معترف به لإسهامة في حل الخصومات ؛؛

□ختاماً.. هل تدود إضافة شيء لم نتطرق إليه آنفاً؟

–..كلمة أخيرة أقولها لكل ذي علاقة وصفة في نظر الخصومات أقول اقضوا حاجات الناس يقضي الله حاجاتكم ومن لم يقض حاجات المتخاصمين بالحق والعدل ودون إبطاء الله لا قضى حاجته ولا بارك له في مال أو حال ؛كما نشكر تفاعلكم بتلمس هموم مجتمعنا والإسهام في نشر الوعي المعرفي والقانوني بين أوساطه وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرسالة الصحفية تمضي في المسار الصحيح بأيجاد وعي وطني اخوي إنساني نتيجة للأمن والاستقرار والبناء في الوطن اليمني .